



# إن الديمقراطية سبيل حافظنا على سلامة البلاد وسيادتها واستقلالها

علي عبدالله صالح  
رئيس المؤتمر الشعبي العام



# الديمقراطية منجز مؤتمر بامتياز



تزامناً مع الاحتفال بالذكرى 35 لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، الحزب الذي عمل منذ تأسيسه بقيادة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام- على ترسيخ الديمقراطية سواءً أكان ذلك داخل التنظيم أو على مستوى الوطن، نستعرض هنا عدد من المحطات الديمقراطية التي تحققت في فترة حكم المؤتمر الشعبي العام.. فإلى الحصيلة:

## في عهد المؤتمر التقت الديمقراطية مع الغايات التنموية منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة الزعيم أرسى مبادئ الديمقراطية

في الـ 20 من سبتمبر من عام 2006م سجل اليمنيون حدثاً بارزاً في سجل تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية تمثل بإجراء ثاني انتخابات رئاسية ورافقتها انتخاب المجالس المحلية في 333 دائرة في مختلف أجزاء اليمن، وقد اتسمت الحملات الدعائية للمرشحين في الانتخابات الرئاسية التي استمرت 24 يوماً بالحفاوة الشديدة وبمناقشة حادة فاز فيها الرئيس علي عبدالله صالح بنسبة (17 ر 77 بالمائة) وهي نسبة كسرت الصورة النمطية لفوز الحاكم العربي التي جرت العادة أن تكون 99 ر 99 في المائة.. وكسرت أيضاً هذه الانتخابات حاجز الخوف أمام اليمنيين الذي راكمته الموروثات الثقافية حيال منصب رئيس الدولة.

وقد أسفرت الانتخابات الرئاسية عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح بولاية رئاسية جديدة بفارق 2 مليون و 976 ألف و 598 صوتاً عن منافسيه مرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان، حيث حصل علي عبدالله صالح على 4 ملايين و 149 ألف و 673 صوتاً بنسبة 77 ر 17 بالمائة من إجمالي المقترعين، فيما حصل مرشح أحزاب اللقاء المشترك علي مليون و 173 ألف و 25 صوتاً بنسبة 21 ر 1 بالمائة، فيما حصل المرشحون فقهي العرب على 24524 صوتاً، وبإسناد عبده سعيد على 21642 صوتاً، واحمد المجدي على 8324 صوتاً.

وبلغ عدد المشاركين في هذه الانتخابات 6 ملايين و 25 ألف و 818 ناخب ونسبة 15, 65% من إجمالي المسجلين البالغ عددهم تسعة ملايين وثمانين أربعمائة الف واربعمائة وستة وخمسين ناخباً وناخبة، فيما بلغت الأصوات الصحيحة 5 ملايين و 377 ألف و 238 صوتاً والأصوات الملعوبة 648 ألف و 580 صوتاً.

أما الانتخابات المحلية فقد أسفرت عن فوز المؤتمر الشعبي العام بـ 315 مقعداً في المجالس المحلية بالمحافظة بنسبة 74 ر 12 بالمائة، يليه حزب الإصلاح بـ 28 مقعداً وبنسبة 65 ر 5 بالمائة، فيما فاز المستقلون بـ 20 مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني بـ 10 مقاعد، والحزب القومي الاجتماعي بمقعد واحد.

وفي المجالس المحلية بالمديرية حصل المؤتمر الشعبي العام على 5078 مقعداً بنسبة 73 ر 57 بالمائة، وحزب الإصلاح على 794 مقعداً وبنسبة 11 ر 50 بالمائة، فيما حصل الحزب الاشتراكي اليمني على 171 مقعداً والمستقلون على 571 مقعداً والتنظيم الوحدوي الناصري على 26 مقعداً، وحصل اتحاد القوى الشعبية على 8 مقاعد وحزب البعث القومي على مقعدين، في حين حصل حزب الحق والاتحاد الديمقراطي لقوى الشعبية والبعث العربي على مقعد واحد لكل منهما.

وحصل الأخ علي عبدالله صالح على (96 ر 20) 583,795 صوتاً بنسبة (96 ر 20) في المائة) ليفوز بمنصب رئيس الجمهورية، بينما حصل منافسه نجيب قحطان الشعبي على (433 ر 141) صوتاً بنسبة (3 ر 80 في المائة) من إجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في تلك الانتخابات.

ولم تقتصر التجربة الديمقراطية على الانتخابات البرلمانية والرئاسية، بل حرص المؤتمر على توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار ولهذا شهدت اليمن حدثاً ديمقراطياً وتجاوزاً وطنياً مهماً في إطار التوجه السياسي لاستكمال البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة الشأن المحلي تمثل بإجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في العشرين من فبراير 2001م، حيث تنافس فيها (23947) مرشحاً ومرشحة على (7104) مقعداً في قوام المجالس المحلية في المحافظات والمديرية.

وفاز المؤتمر الشعبي العام بأغلبية المقاعد في تلك الانتخابات، يليه حزب الإصلاح ثم المستقلين والحزب الاشتراكي اليمني وبقية الأحزاب.

أجريت الدورة الثالثة للانتخابات التشريعية في موعدها الدستوري المعدل في السابع والعشرين من إبريل 2003م، وجرى على إثر قيام اللجنة العليا للانتخابات، بإجراء عملية قيد وتسجيل جديدة لجميع الناخبين شهدتها البلاد في أكتوبر العام 2002م واستهدفت إخراج سجل انتخابي جديد خال من الخروقات والتجاوزات، ليصبح أساساً يعتمد عليه في العمليات الانتخابية.

وكان سبق إجراء عملية القيد والتسجيل إعادة تقسيم المديرية والدوائر الانتخابية إلى دوائر محلية بلغ عددها 5621 / دائرة انتخابية محلية وفق معايير موضوعية تقوم على مراعاة الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية.

وكان سبق إجراء عملية القيد والتسجيل إعادة تقسيم المديرية والدوائر الانتخابية إلى دوائر محلية بلغ عددها 5621 / دائرة انتخابية محلية وفق معايير موضوعية تقوم على مراعاة الجوانب الجغرافية والاجتماعية والسكانية.

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز المؤتمر بـ 229 مقعداً وحزب الإصلاح على 45 مقعداً والحزب الاشتراكي اليمني على 7 مقاعد، فيما حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على 3 مقاعد والمستقلون على 14 مقعداً.

وقد أشاد المراقبون بهذه الانتخابات ووصفوها بأنها كانت حرة ونزيهة وعادلة، وقالت وزارة الخارجية الأمريكية أنها كانت مبنية على مبادئ الاقتراع الدولية والانتخاب المباشر.

وأشارت في بيان لها في الثاني من مايو 2003م إلى ان هذه الانتخابات تميزت بالإقبال الكبير من الناخبين، ونسبة المشاركة المتزايدة بشكل ملحوظ للنساء الناخبات مقارنة بآخر دورة انتخابية برلمانية عام 1997م.

وتمت هذه العملية وفقاً لقانون جديد للانتخابات نص على ضرورة أن يكون لكل مرشح مستقل أو حزبا سياسيا مرآة انتخابية من غيره من المرشحين المستقلين أو مرشحي الأحزاب الأخرى.

المقاعد في مجلس النواب بنسبة 41 بالمائة بواقع 122 مقعداً، والتجمع اليمني للإصلاح الذي حصل على نسبة 21 بالمائة بواقع 63 مقعداً، والحزب الاشتراكي اليمني الذي حصل على 19 بالمائة بواقع 56 مقعداً.. فيما حصل المستقلون على نسبة 16 بالمائة بواقع 48 مقعداً، واستحوذت خمسة أحزاب أخرى على الـ 3 بالمائة المتبقية من عدد المقاعد وهي (الحزب الوحدوي الناصري وحزب البعث وحزب الحق وحزب التصحيح الناصري والحزب الناصري الديمقراطي).

وشكل إجراء الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في موعدها القانوني المحدد في السابع والعشرين من إبريل 1997م، حدثاً بارزاً عكس عدد المرشحات في هذه الانتخابات نحو (20) امرأة.

وأرتفع عدد المسجلين في جداول قيد الناخبين للانتخابات التشريعية التي جرت في إبريل 1997م إلى (4,637,728) ناخباً وناخبة، منهم (1,304,550) ناخبة. وتنافس في تلك الانتخابات/11 حزبا وتنظيما سياسيا في مقدمتها المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، فيما أعلنت أربعة أحزاب في مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني مقاطعة لهذه الانتخابات، حيث حصل المؤتمر الشعبي العام على (187) مقعداً بنسبة (62 بالمائة)، والإصلاح على (53) مقعداً بنسبة (18) بالمائة) والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على (3/ مقاعد بنسبة 1) بالمائة) فيما حصل حزب البعث القومي على مقعدين، والمستقلون على بقية المقاعد.

وفي ضوء هذه النتائج شكل المؤتمر الشعبي العام، الحكومة بمفرده.

وشارك في هذه الانتخابات كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية، وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق، وحزب التصحيح الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي.

مثلت اللحظات التاريخية التي رفع فيها الزعيم/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومعه رفيقه علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علم الجمهورية اليمنية في سماء مدينة عدن المنقلة الفاصلة في ولادة عهد سياسي جديد بالنسبة لليمن واليمنيين فقد أقرن قيام الوحدة بالديمقراطية والتعددية، ووطن اليمنيين يوم 27 من إبريل من عام 1993 في أول انتخابات تشريعية تنافسية على أساس حزبي وعلى مستوى الوطن لتشهد أيضاً انظار المرشحين في العالم أجمع، كونها الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، وكانت بمثابة أول اختبار حقيقي للأحزاب والتنظيمات السياسية لخوض التجربة الديمقراطية والتنافس الشريف في ما بينها لتعرف مدى قدرتها على الوصول إلى الجماهير وكسب ثقمتها.

وشارك في هذه الانتخابات كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية، وفي مقدمتها المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق، وحزب التصحيح الناصري، والحزب الناصري الديمقراطي.

وتنافس للفوز بعضوية مقاعد مجلس النواب البالغة (301) مقعداً (3166) مرشحاً من الذكور، منهم (1226) مرشحاً يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية، و(1940) مرشحاً من المستقلين، بالإضافة إلى (42) مرشحة منهم (18) مرشحة من قبل أحزاب و(24) مرشحة مستقلة.

وأدلى (2,271,126) ناخباً وناخبة بأصواتهم في الانتخابات التي شهدت إقبالاً كبيراً بلغت نسبته (84,7) من المائة) من إجمالي المسجلين في جداول قيد الناخبين لهذه الانتخابات البالغ عددهم (2,682,457) ناخباً وناخبة منهم (417) ألف ناخبة. وجاءت نتائج تلك الانتخابات لتضمن تمثيل متفاوت لثمانية أحزاب سياسية، أفضى إلى تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي ضمت المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على أغلبية

بغض النظر عن العدوان فإنه لا يحق لطرف أو مكون سياسي منع طرف أو مكون آخر من تنظيم تظاهرة خاصة والمظاهرة هي ضد العدوان واحتفالية بتأسيس مكون وبالتالي فليست ضد مكون آخر كما أنصار وهي ضد العدوان ويستحيل أي فهم أو تفهيم آخر مع العدوان .

المؤتمر سار في تنظيم تظاهرة مشاهرة في الاحتفال والتظاهر في الذكرى الأولى للعدوان وذلك يؤكد ان تلك المظاهرة كما هذه هي ضد العدوان أساساً ومارس الانصار موقف الرفض أو الاعتراض أيضاً وأنداك طالباو ان تكون المظاهرة شراكة مشتركة.

بعيداً عن كل ما جاء كانعكاس لهذا الخلاف فالتدخل في شأن الآخر وفي حق الآخر كمكان هو خطأ سياسي في حق الأنصار وهو خطأ مكشوف بل غطاء، ويستحيل تغطيته .

ولذلك فلاني أشفق على تخريجات بكيفة وبليدة كعناوين يستعملها اعلاميو هذا الطرف كما (الإهتمام بالموامشة).

المؤتمر يستفيد من ذكرى تأسيسه لينظم مظاهرة ضد العدوان وهو بهذا ليس هامشياً وليس من يهتم بهوامش فيما الذي تصبح اولويته هو مع أو رفض معارضة مظاهرة المؤتمر هو من يهتم بهوامش وفي ظل تكرار ذلك كما واصلنا .

هل يريد الأنصار إلغاء الأحزاب والتعددية السياسية؟  
مطر الأشموري

منذ بدء العدوان فأنصار الله هو الطرف الذي قاد كل المظاهرات ضد العدوان غير المناسبات الاحتفائية والاحتفالية الخاصة به وذلك يؤكد ان المظاهرات هي جانب نوعي وهم ومؤثر في مقاومة مواجهة العدوان ولا يلقى التعامل مع مظاهرة أو مظاهرات لايقودها الأنصار ولا تخطى عليها شعاراتهم الخاصة على انما عدوان او تخدم العدوان وهذا من مؤشرات ديكتاتورية وقمع ليس أكثر .

لو طالب اي طرف ان يغطي الشهداء بعلم الجمهورية اليمنية وليس بلون وشعارات لطرف

او مكون فذلك منطقي وواقعي أكثر مما تطرحون.

تحدثوا عن اي اخطاء، او خطايا للمؤتمر ترونها من منظوركم وحتى عن الفساد فذلك يُقبل في إطار التباينات والتعاطي الذي ليس من حق اي مكون هو ان لا يرفض او يعترض على تظاهرة ومظاهرة لمكون آخر وهي ضد العدوان وان يبحث عن تخريجات بلها، وبليدة لسيطنتها للقول انها تخدم العدوان ان لم تكن عدواناً.

منذ حروب صعدة  
تذكروا ان انصار الله كمكان كان يطالب بتشكيل حزب سياسي منذ حروب صعدة وزاد الضغط بهذا المطلب وهو يمارس الزحف نحو عمران ثم صنعاء، فيما سُميت بثورة 2014م ولكن العدوان كأنما أوقف هذا الطلب او المطلب وبالتالي فتمثل هذه التصرفات له ضد مكونات اخرى والمؤتمر ابرزها تقدم تطلعا له كمكان لم تصدقها من اعلاميين بين المحسوبين عليه وهو إلغاء الحزبية والتعددية السياسية باعتبارها امر يكيه أو مؤامرة.

هل انصار الله الذي نطالبه بتشكيل حزب وان بعد العدوان بات يتطلع الى إلغاء الحزبية وانهاء التعددية في الحياة السياسية، وهل من نموذج بديل يقدم ديمقراطية وانتخابات غير النموذج الإيراني؟!